يعقد مؤتمر مصر السوق الواعدة فى توقيت بالغ الاهمية فهو من ناحية يعد استكمالا لما دار داخل مؤتمر القاهرة الاقتصادى منذ حوالى 6 شهور، وهو يأتى بعد اقرار قانون حوافز وضمانات الاستثمار بكل ما يضمه من مزايا جديدة للمستثمرين المصريين والعرب والاجانب والتى تأتى فى مقدمتها ميزة المساواة بينهم جميعا فى الحقوق.

كما يأتى المؤتمر بعد ان اعلنت الحكومة عن مشروعاتها القومية الكبرى فى جنوب الوادى وسيناء.. وهى مشروعات تتطلب استثمارات ضخمة.. وتحتاج لشركات عملاقة لتنفيذها.

اكدوا أن المؤتمر جاء فى وقته ويساعد على تسويق مصر استثمارية

مصر السوق الواعدة بعيون رؤساء منظمات الأعمال

من هنا تأتى اهمية هذا المؤتمر.. وتوقيت انعقاده.

وقد اكد رؤساء منظمات الاعمال فى مصر على اهمية مثل هذا المؤتمر فى جذب الاستثمارات والشركات العالمية للسوق المصرية. لان المؤتمر فرصة ذهبية لتسويق مصر استثماريا.

خطوة مهمة

فى البداية يؤكد محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات على ان هذا المؤتمر خطوة مهمة تأتى بالتتابع مع مؤتمر القاهرة الاقتصادى بالاضافة للمؤتمرات والجولات التى قامت بها منظمات الاعمال فى مصر لدول مختلفة بعد مؤتمر القاهرة وايضا الجولات التى قام بها د.عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال مع مجموعة من الوزراء واخيرا الجولة التى قام بها رئيس الوزراء مؤخرا لدول شرق آسيا.

هذه المؤتمرات كما يرى فريد خميس المفروض انها تبنى على ما تم تحقيقه من تقديم لمصر الحديثة فى مؤتمر القاهرة ومتابعة ما تم بحثه من مشروعات واستعراض الفرص المتاحة للاستثمار فى مصر مع المستثمرين الاجانب وايضا مع بيوت التمويل العالمية وهى مزيد من تقديم مصر للعالم الخارجى وتأكيد على ان الاصلاح المالى والنقدى بدأت مصر توظيفه فى زيادة الانتاج والاستثمار هو فرصة ولاطلاع المؤسسات الدولية على التحسن والتطور الذى حدث فى مؤشرات اداء الاقتصاد المصرى منذ المؤتمر الاقتصادى وكذلك فى المناخ الاستثمارى بالقوانين والقرارات التى تلت انعقاده.

بالاضافة لكل ذلك هو فرصة لعرض المشروعات القومية الكبرى التى تبلورت تفصيلا مثل المشروع القومى للدلتا الجديدة وكذلك المشروع القومى لتعمير سيناء وغيره من المشروعات والفرص الاستثمارية فعلى الاقل يمكن تقديم هذه المشروعات للعالم الخارجى.

والنقطة المهمة ان عرض المشروعات يساعد على جذب تمويل لها من خلال ايضاح الفرص الاستثمارية داخل تلك المشروعات خاصة فى ظل وجود رجال اعمال مصريين مقتنعين بالمشروعات ويروجون لها ويبحثون عن شركاء سواء فى رأس المال أو بالتمويل.

ويشير خميس إلى انه بالاضافة لما سبق يجب ألا تهدأ حركتنا فى السفر للخارج وعقد ندوات ومؤتمرات اخرى ودعوة الوفود المختلفة لزيارة مصر.

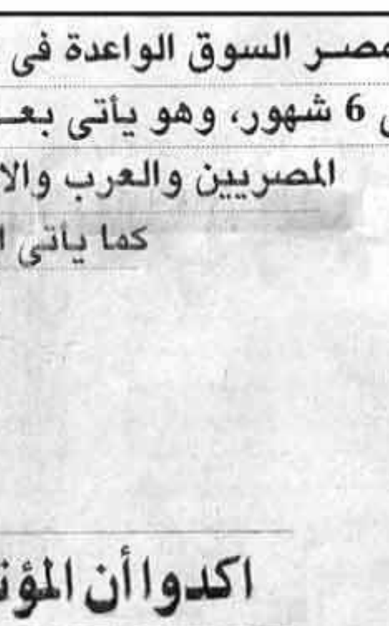

محمد فريد خميس

فقد غيرت المؤتمرات السابقة نظرة مجتمع الاعمال الخارجى لمصر خاصة مؤتمر القاهرة حيث فتح خطاب الرئيس مبارك فيه آفاقا جديدة وقدم مصر الحديثة كمركز للحضارة والتنمية وفرص الاستثمار فى الشرق الاوسط.

وعلى مستوى رجال الاعمال نجد انهم يمكن ان يستفيدوا من هذا المؤتمر نتيجة لاحتكاكهم بنظرائهم من المستثمرين الاجانب والمؤسسات العالمية، كما ان هذا الاحتكاك يولد مصالح اقلها المعرفة واكثرها الدخول فى استثمارات مشتركة والحصول على تمويل لمشروعات.

لقاءات وجها لوجه

ويرى سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال المصريين ان اهمية عقد مثل هذه المؤتمرات ترجع إلى انها تجمع عددا كبيرا من رجال الاعمال والاقتصاديين الاجانب الذين تتاح لهم فرصة مشاهدة مصر على الطبيعة ويعقدون لقاءات مع نظرائهم وجها لوجه.

وهذا لا يمنع من اهمية زيارة رجال الاعمال المصريين للخارج.

ويرى الطويل انه فى هذا المؤتمر يجب ان تقدم مشروعات فعلية بعد ان خصلت مصر على سمعة جيدة فى الخارج ولهذا نريد من المؤتمر العمل على ترويج مشروعات محددة وهذه المؤتمرات لن تمول المشروعات مباشرة لكن يمكن بطريقة غير مباشرة ان يستفيد مجموعة المستثمرين الاجانب الذين يبحثون عن استثمارات وبالتالى يبحثون عن التمويل.

ولان هذا المؤتمر غير حكومى فلابد ان يتقدم رجال الاعمال بمشروعات لكن على الحكومة من خلال الوزراء الذين سيتحدثون ان

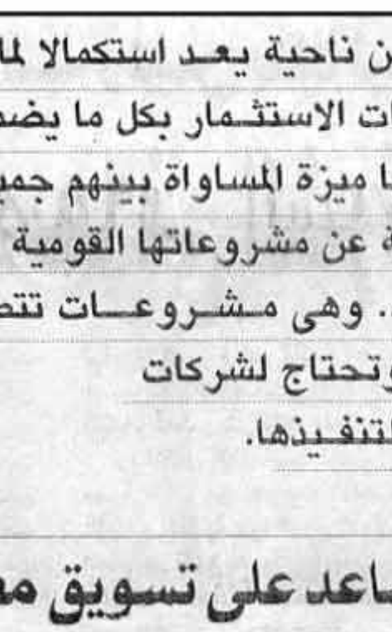

سعيد الطويل

يوضحوا المناخ الاستثمارى فى مصر والاجراءات الاخيرة التى اقدمت عليها ودعا لان يكون هذا المؤتمر منتدى لرجال الاعمال المصريين والاجانب.

المؤتمر وقانون الاستثمار الجديد

ويرى الربان رضا الله حلمى رئيس جمعية مستثمرى مدينة العاشر من رمضان ان اهمية عقد مثل هذا المؤتمر فى مصر تعود الى انه يتواكب مع صدور قانون الاستثمار الجديد واننا نحتاج لاستثمارات كبيرة للمشروعات القومية مثل توشكى وشرق التفريعة فى بورسعيد وجنوب السويس ولابد ان يساهم فيها المستثمرون الاجانب بالاضافة الى المصريين.

وفى نفس الوقت هناك اتجاهات كثيرة يجب ان يلم بها رجال الاعمال منها الشركات العالمية المتعددة الجنسيات والمخاوف من سيطرتها على الاسواق ولابد من معرفة هذه الاتجاهات وهل تستطيع الشركات الصغيرة والمتوسطة ان تتأقلم مع مثل هذه الظروف.

اوضح ان هناك تآلفا بين الحكومة والمستثمر المصرى ولذلك فكل فائدة ستعود على المستثمر ستعود على الدولة ككل والعكس فالجميع يعملون فى نفس الاتجاه.

وقيام المؤتمر بتوضيح المشروعات المطروحة سيجعل هناك مجالا للحوار بين رجال الاعمال المصريين والاجانب.

ومن خلال تجمع رجال الاعمال استطيع كرجل اعمال ان ابحث عن فرصة للاستثمار او جذب عملاء جدد ومن خلال التواجد فى المؤتمر نتعرف على فكر رجال الاعمال وقدراتهم والفكر الاستثمارى

لويس بشاره

السائد فى العالم وبذلك نعرف الاتجاه العام فى العالم كله.

المساواة بين المستثمرين

وعن الاستفادة من هذا المؤتمر يوضح محمد ابوالعينين عضو المجلس الرئاسى الامريكى ومجلس الشعب ان مجرد الاعلان عن السياسات والتشريعات التي انتهجتها الحكومة ووافق عليها مجلس الشعب فى الفترة الاخيرة يعد مؤشرا جيدا وكبيرا عن حالة الاستثمار الواعد فى مصر فالحديث عن قانون الاستثمار الجديد ونجاحه فى الاقتراب من فكر المستثمر الجاد بوضوح وشفافية وكيف انه عالج خللا كان موجودا منذ 20 عاما ولم يعد المستثمر العربى والاجنبى يحصل على ضمانات وحوافز اقل من نظيره المصرى بل تساووا جميعا واصبح ليس هناك ضرورة للحصول على موافقة للمشروعات والموافقة تأتى بعد عمل الكيان القانونى.

واعرب عن امله فى ان تنتهز الحكومة فرصة المؤتمر وتتحدث عن وضوح الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصرى والتشريعات التي تحمى حرية المستثمر فى التملك وتحويل ارباحه للخارج والقاعدة الاساسية للاصلاح المالى والنقدى وماتم من انجازات والقواعد الثلاث للانطلاقة الاقتصادية ومحاورها سواء الاستثمار وقانونه او الانتاج ومايتعلق به من تشريعات كقانون منع الاحتكار والاغراق وقانونى الشيك والعمل والمحور الثالث وهو التصدير وكيفية رفع خطوط الانتاج باقصى طاقة ممكنة لصالح السوق المحلية والتصدير وكيف ان ذلك يساعد على خفض تكلفة الانتاج.

ونحن عندما نتحدث عن كل هذه الامور بالاضافة لتشجيع الاستثمار

نادر رياض

فى جنوب الوادى ومزايا الاستثمار فيه يمكن ان نؤمن مصر استثماريا.

وبالطبع سيتعرض المؤتمر للعديد من المشاكل وعندما تتحدث الحكومة عن كيفية حلها وما وصلت اليه من اصلاحات تكون قد بثت الطمأنينة فى المستثمر الاجنبى.

واشار الى ان مصر تستطيع الاستفادة من موقعها الجغرافى بالحديث عنه وابراز ذلك عن الحديث عن المشروعات الحيوية مثل شرق التفريعة والمناطق الحرة التى من المفروض ان نسوقها.

ويؤكد لويس بشارة شركة B.T.M ان هذا المؤتمر يأتى فى وقت مناسب جدا فهو متابعة لاعمال مؤتمر القاهرة الاقتصادى فالذين حضروه يريدون ان يسمعوا اكثر عن مصر ويلتقوا بشركاء بعد ان تأكدوا من ان الامور الاقتصادية تسير فى خطوات.

حثيثة وسليمة واستقرار مصر فهو مهم جداً ولأن مصر أكبر دولة فى المنطقة تنظر للإقتصاد نظرة أساسية وأنه مدخل للسياسة ولا يمكن أن تتقدم السياسة الخارجية بدونه.

ويرى أن الحكومة يجب أن تلعب دوراً مهماً فى هذا المؤتمر من خلال توضيح الرؤية بشفافية للأجانب من حيث مسئوليات المستثمر الضريبية والتحويلات واتحادات العمال وكيف يشكو المستثمر إذا تعرض لضائقة ولمن؟! وكيف يحصل على قطعة أرض؟ والمشاكل العمالية والأجور ومستوياتها وحركة الطرق والنقل وكذلك التراخيص وغير ذلك من الأمور إضافة إلى معرفة الوقت الذى يستغرقه المستثمر فى إدخال الكهرباء والمرافق لمشروعه.

وأقرب مطار له ومتى سيعمل وهذه مسائل قد تبدو بسيطة لكنها مهمة جداً كى يعرف المستثمر على أى أرض يقف.

أما عن إمكانية تمويل المشروعات من خلال المؤتمر فالحقيقة أن المشروع يوجد لها التمويل بمعنى إذا وجد مشروع واضح وله معالم سيجذب الباحثين عن مشروعات للإستثمار وأتصور أن العالم به فائض كبير فى الأموال وكذلك عدد البنوك العاملة وشركات التمويل فى مصر متوفرة ورغم ذلك نحتاج للمساهمات الأجنبية.

ويعرب عن أمله أن ينجح المؤتمر فى إنعاش السوق الداخلية أما د. نادر رياض رئيس شركة بافاريا مصر وعضو مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات الهندسية فيرى أن المؤتمر يعد منبراً مناسباً للتعريف بخطط التنمية الشاملة والمشروعات الطموحة لنقل التنمية لجنوب الوادى الأمر الذى يسرع بجلاء معالم الشخصية القومية المصرية فى توجهاتها الكاملة نحو البناء والعمل من أجل السلام والمشاركة الإيجابية فى الاقتصاد العالمى فى الوقت الذى تستنفذ كثير من الدول فى المنطقة طاقاتها فى العمل على الجانب السلبى من تعطيل للسلام وزرع مبادىء وأيديولوجيات مضى عليها الزمن..!

وإذا اعتبرنا توشكى وتنمية جنوب الوادى هو المشروع القومى الذى تتخذ منه مصر مدخلاً لدخول القرن الـ 21 فإننا إذا قارنا هذا المشروع بمشروع قومى آخر وهو السد العالى سنجد أن الفارق شاسع بين الاثنين .. فمع أهمية السد العالى ومزاياه الكثيرة التى قدمها لمصر فإن فائدته على المستوى القومى والتنموى ستظل قيمتها محددة بما حققه ولن تزيد عن هذا القدر سواء فى توليد الكهرباء أو توفير المياه.

أما مشروع توشكى فهو دائم التوسع والزيادة ومتنامى العطاء، ومن شأنه أن يقلل من الفوارق الاقتصادية والانسانية التى تقف حائلاً أمام تقدم جنوب الوادى وجميع بما يدور فى الشمال من برامج تنمية نشيطة.

كما أن من شأنه حسن استغلال الموارد المائية والبشرية والاقتصادية بصورة متعاظمة عاماً بعد عام كما أنه من شأنه تغيير ملامح الخريطة السكانية والاقتصادية فى هذا الجزء من القارة وتوضيح هذه الرؤى من خلال المؤتمر سيشجع على جذب كثير من المستثمرين له.